الأسماء المشتقة بين الدلالة الصرفية والوظيفية النحوية
أسم الفاعل (أنموذجاً)

أ.م.د. موسى حسين الموسوي
كلية التربية الأساسية/ جامعة بابل

The Grammatical Function of the Derived Nouns
Gerund (as an Example)

Asst. Prof. Musa Hussain Al-Musawi
College of Basic Education\university of Babylon

Abstract

Derivation is the process of deriving a word from another and it is of different types, one of them is the gerund which is a derived noun that signifies the action and the subject.

المقدمة

تعرف المشتقات بأنها: جمع مشتق وهو اللفظ الذي يؤخذ من غيره, وهي على أنواع, منها: اسم فاعل وهو اسم مشتق يصاغ على الحدث وفاعله على وجه الحدوث والتجدد وليس على وجه الثبوت والدوام, فهذا لفظ يدل على شيئين هما: الحدث والفاعل.

اسم الفاعل هو المباني الصرفية الدالة على الحدوث على سبيل الانقطاع والتجدد.

ان المشتقات من المباني التي تحقق العلاقة بين الصرف والنحو, لأنها مبان صرفية يختص كل منها بصيغ تدل على موصوف بالحدث عامة ولكل مشتق يختص بمعنى محدد, وهذه المشتقات تجمع بعض صفات الأفعال وبعض صفات الأسماء, ولذلك عمل الفعل مشروطة بشروطٍ وأحكامٍ اقتضتها صيغها الصرفية.

تناول البحث محاور عدة, منها: التعريف بالوظيفة الصرفية لاسم الفاعل, وللمصدر والفعل معنيان معجميان ووظيفيتان، والمحور الثاني: صوغ اسم الفاعل من الثلاثي, والمحور الثالث: صياغته من غير الثلاثي والمحور الرابع: الوظيفة النحوية له وأثره في التركيب النحوي بكليهما.

الأسماء المشتقة / أسم الفاعل، أنموذجاً

أسم الفاعل

أ- **حدُّهُ:** ذكر أغلب النحاة أنَّ أسم الفاعل هو الصفة الدالة على الحدث وفاعله جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه، أو المعنى الماضي[1]، وقيل: مادلّ على الحدث والحدوث وفاعله[2]، أي أنه أسم لذات قام بها الفعل المشتق من مصدرٍ (فَعَلَ) موضوع ذلك الفعل لمن قام بالفعل على معنى الحدوث بخلاف الصفة المشبهة، وأسم التفضيل، فأنهما أشتُقّا على معنى الثبوت[3].

فقد ذهب بعض النحاة: إلا أنّ أسم الفاعل قد يأتي دالاّ على الثبوت، ومنه أسم الفاعل (مُخْرِجٌ) في قوله تعالى: ((والله مُخْرِجٌ ماكُنتُمْ تكْتمونَ))[4]. قال أبن حيان: ((اتى باسم الفاعل لانهَّ يدل على الثبوت، ولم يأتِ بالفعل الذي هو دالّ على التجدّد والتكرار، إذ لا تجدّد فيه))[5]؛ لذا يرى بعض المحدثين أنّ من أبنية أسم الفاعل مايدلُّ على الثبوت تارةً، وعلى الحدوث تارة أخرى[6] ومن ثمّ لابد من توحيد اسم الفاعل والصفة المشبهة في باب واحد هو (اسم الفاعل).

([1]) ينظر: كتاب سيبويه 108/1، وعلل النحو 394، وشرح اللمحة البدرية 58/2، وشفاء العليل 621/2، وشرح المكّودي 172.
([2]) ينظر: أوضح المسالك 248/2.
([3]) ينظر: منحة الواهب العلية 595/2.
([4]) سورة البقرة / 72.
([5]) البحر المحيط 259/1.
([6]) ينظر: الفعل زمانه وابنيته 39- 40.

وحدُّه: الوصف الدال على الحدث والحدوث وفاعله، والدال على الثبوت وفاعله، من فعل قاصرٍ، أو متعدّ لغير تفضيل، وأوزانه هي أوزان أسم الفاعل، والصفة المشبهة معاً[1].

ومهما اختلفت الآراء فأسم الفاعل تظلُّ له مهمته التركيبية وشروطه التي قد لا تجدها في غيره من المشتقات، تلك الشروط التي أثبتها أغلب اللغويين وقاسوا عليها.

ب- وظيفته الصرفية:

اسم الفاعل من المباني الصرفية الدالة على الحدث والحدوث على سبيل الانقطاع والتجدّد، مشتق من المصدر على حدّ قول البصريين، ومن الفعل على حد قول الكوفيين, وقيل: مشتق من المضارع لمناسبة بينهما وهي وقوعه صفة النكرة[2]، ويرى بعض المحدثين أنّ اسم الفاعل وغيره من المشتقات يرجع إلى مادة ثلاثية الأصول لامعنى لها في نفسها، وذلك لسببين:

1. إنّ للمصدر والفعل معنيين معجميين ووظيفيين، وما كانت هذه صفته لا يصلحُ أنْ يكون أصلاً لغيره, والمشتقات تحمل هذين المعنيين فلماذا أختص المصدر أو الفعل بالأصالة دون غيره ؟
2. قد لا يستوعب المصدر أو الفعل بعض المفردات عند إرجاعها إليهما[3]، وأيّاً كان أصل اشتقاقه، فهو اسم له صيغته القياسية المشتقة على النحو الآتي:

أولاً: صوغه من الثلاثي

1. فاعلٌ: بنية صرفية يأتي على وفقها أسم الفاعل من الفعل الثلاثي على النحو الآتي:

أ- إذا كان الفعل صحيحاً على وزن (فَعَلَ) مفتوح العين متعدياً، أو لازماً[4]. نحو (باسط) من (بَسَطَ) في قوله تعالى: ((وكَلْبُهُمْ باسِطُ ذراعَيْه بالوَصيدِ))[5]. وشذّ خمسة أوزان سواءً أكان أسم الفاعل ثلاثياً أم مزيداً وهذه الأوزان هي: (أَفْعَلُ) نحو (أشيَبُ)، و(فَيْعِلِ) نحو (طيِّب)، و(فَعيل)، نحو (خفيف)، و(مُفِعْل) نحو (مُحِبٌّ) و(فَعْلان)، نحو (جَوعَان)[6].

ويأتي أسم الفاعل من باب (فَعِلَ) بكسر العين على وزن (فاعل) إنْ كان متعدياً وهو قياسيٌّ، وقد يأتي اللازم على وزنِ (فاعل)، نحو (فانٍ)، في (فني)، قال ابن الناظم: ((وقد يُحمل (فَعِلَ) اللازم على غيره، فيجيء أسم الفاعل منه على (فاعل)[7]. وباب (فَعُلَ) بضم العين لايجئ منه على وزن (فاعل)، وماورد فهو قليل سماعي، نحو (حامض) من (حَمُضَ)[8]. وقد يصاغ أسم الفاعل على وزن (فاعل) من (فَعَلَ) المهموز، نحو (آكلٌ) و(آخذُ) كقوله تعالى: ((مامِنْ دابّةٍ إلاّ هو آخذٌ بناصِيتَها)[9]. أي بمدّ الهمزة لوقوع ألف (فاعل) بعدها؛ لأنها فاء الكلمة كما يصاغ من مهموز العين نحو (سائل) من (سألَ) من مهموز اللام، نحو (قارئ) من (قَرَأَ)[10].

ويصاغ أسم الفاعل من الثلاثي المضِعّف، نحو (رادّ) من (رَدَّ) كقوله تعالى: ((وإنْ يُرِدك بخيْر فَلاَ رَادَّ لِفَضْلِهِ))[11]. حيث التقى مثلان، فَسُكّن أولهما وأدغم في الثاني[12].

([1]) ينظر: رسالة في أسم الفاعل – مقدمة المحقق 29.
([2]) ينظر: شرح المراح في التصريف 115.
([3]) ينظر: قضايا نحوية وصرفية، لناصر حسين علي 56.
([4]) ينظر: شرح جمل الزجاجي 413/2، والممتع في التصريف 450/2.
([5]) سورة الكهف / 18.
([6]) ينظر: مناهل الرجال 139.
([7]) زبدة الاقوال 64.
([8]) ينظر: شرح أبن عقيل 104/3.
([9]) سورة هود / 56.
([10]) ينظر: الفصول العربية 122، وفي تصريف الاسماء 18.
([11]) سورة يونس / 107.
([12]) ينظر: الممتع في التصريف 642/2.

ب- إذا كان فعله معتلاً، فإمّا أن يكون معتلّ الأول، وإمّا معتل الوسط، وإما معتل الآخر، فأن كان معتل الاول فلا يحدث فيه أيّ تغيير، نحو (وَعَدَ واعِدُ)، أمّا أذا كان معتل الوسط فيحدث فيه إعلال، إذ تقلب فيه الواو أو الياء همزة، إذا كان من باب (فَعَلَ) بفتح العين، نحو (قائمٌ) من (قَامَ) و(بائع) من (بَاَع).[1]

قال سيبويه: ((واعلم أنّ فاعلاً منها مهموز العين، وذلك أنَّهم يكرهون أنْ يجيء على الأصل ما لا يعتل (فَعَلَ) منه، ولم يصلوا إلى الإسكان مع الألف، وكرهوا الإسكان، والحذف فيه، فيلتبس بغيره فهمزوا هذه الواو والياء، إذا كانتا معتلتين وكانتا بعد الألفات))[2].

ولا يعني هذا أنَّ كلّ واوٍ أو ياء تنقلب همزة في مثل هذه الصيغة، وإنما قد يبقيان على حالهما نحو (عَاوِرُ) من (عَوَرَ) و(حَاوِل) من (حَوِلَ) لصحة الفعل وظهور الواو والياء.[3]

ويبدو أن قولهم بإبدال الواو والياء همزة، هو من باب المجاز، وليس بمحِوُل على الحقيقة؛ لأنّ قلب العين ألفاً، ثم قلب الالف همزة كأنّه قلبت فيه الواو والياء همزة.[4]

وقد وضع الصرفيون طريقةً لصياغة اسم الفاعل من الأجوف، تتمثل في همز موضع العين لأنّه يبنى من فعلٍ معتلٍّ، نحو (قامَ، وباعَ).

فعند صياغة اسم الفاعل التقت الفان، (فاعلٍ) وألف الفعل، وهما ساكنتان، والقاعدة الصرفية تنصُّ على الحذف عند التقاء الساكنين، أو التحريك، فلم يجز حذف أحدهما، حتى لا يلتبس الكلام، فَحُرّكت العين لأن أصلها الحركة، والألف أذا حرّكت صارت همزة.[5]

ويتضح أن العرب في صياغتهم لأسم الفاعل من الأجوف كانوا على فريقين:

فريقٍ لم يراع الصورة الصوتية، وفريقٍ أعتمد على الصورة الصوتية في اسم الفاعل، ولاسيما أنه وردت في اللغة أسماء لم تُهمَزْ، نحو (لاثٍ وشاكٍ) بحذف الهمزة.[6] وذهب بعض المحدثين إلى كراهة مبدأ الإبدال بين أشباه الحركات، والهمزة من جهة أخرى، لعدم وجود تقارب بين هاتين المجموعتين في المخارج أو في الصفات، وإنما تم ذلك من طريق تحقيق الكسرة، وبكسرها تخلفت الهمزة، فكان الناتج (قائماً) و(بائعاً). [7]

ويصاغ اسم الفاعل من الناقص على وزن (فاعٍ) في حالتي الرفع والجر، وعلى وزن (فاعل) في حالة النصب، نحو ((هذا قاضٍ يافتى)) و((مررتُ بقاضٍ)) والأصل ((هذا قاضي)) و((مررت بقاضيٍ)) فأستثقلت الضمة والكسرة على الياء فحذفتا، فالتقى ساكنان الياء والتنوين، فحذفت الياء لألتقاء الساكنين، وحذف الياء أولى، لوجود مايدل عليها في اللفظ، كما أن التنوين دخل لمعنى الصرف، أما الياء فليست كذلك، لذا وجب حذف مالم يدخل لمعنى. [8]

ويرى بعض المحدثين ان أسم الفاعل من الناقص يرجع الى أساسٍ واحد ايًّما كانت الحركة الاعرابية، وهو ظاهرة الوقف، فمن المعروف أن الوقف على المنصوب المنوّن يتم عن طريق أسقاط التنوين وحده، ويعوض عنه بمد الفتحة نحو:

رأيتُ قاضياً ← رأيتُ قاضياْ

أما الوقف على المنون المرفوع والمجرور فيتم بإسقاط التنوين، والضمة والكسرة السابقتين للتنوين.

هذا قاضيٌ ← قاضيْ

ذهبت الى قاضيٍ ← قاضيْ

([1]) ينظر: سر صناعة الاعراب 92/1-93.
([2]) كتاب سيبويه: 348/4.
([3]) ينظر: المنصف 330/1 – 331.
([4]) ينظر: شرح شافية أبن الحاجب 127/3.
([5]) ينظر: المقتضب 99/1، والمنصف 280/1 – 281.
([6]) ينظر: كتاب سيبويه 378/4.
([7]) ينظر: العربية الفصحى 46 – 47.
([8]) ينظر: أسرار العربية 40.

وبإضافة التنوين الذي هو في حقيقته إلحاق نون ساكنة يتشكل مقطع مديد مرفوض فتتخلص منه العربية بشكل تلقائي عن طريق تقصير الحركة، ومن ثمّ نحصل على جملة: (رأيت قاضيا) و(مررتُ بقاضٍ)، (وهذا قاضٍ).[1]

ثانياً: صوغه من غير الثلاثي

ذهب الصرفيون إلى أنّ صوغ اسم الفاعل من غير الثلاثي يكون على وزن مضارعه مع أبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل أخره.[2] وذلك على وفق الأوزان الآتية:

- مُفعِل، نحو (مُكْرِم، ومُكْرِمة).
- مُفاعِل، نحو (مُشارِك، ومُشارِكة).
- مُنفَعِل، نحو (مُنطَلِق، ومُنطَلِقة).
- مُفعِّل، نحو (مُفكِّر، ومُفكِّرة).
- مُفْتَعِل، نحو (مُقْتَدِر، ومُقْتَدِرة) و(مُتَّقِد) والاصل فيه (مُوْتقِد) بإبدال الواو تاء، (ومختار) وأصله: (مُخْتيرْ)، تحركت الياء وفتح ما قبلها فقلبت ألفاً. [3]
- مُفَعْلِل، نحو (مُدَحْرِج، ومُدَحْرِجة).
- مُتَفاعِل، نحو (مُتَقارِب، ومُتَقارِبَة).
- مُتَفَعْلِل، نحو (مُتَدَحْرِج، ومُتَدَحْرِجة).
- مُسْتَفْعِل، نحو (مُسْتَخْرِج، ومُسْتَخْرِجة).
- مُفَوْعِل، نحو (مُحَوْقِل، ومُحَوْقِلة).
- مُفْيعِل، نحو (مُبيطِر، ومُبيطِرة).
- مُفعّل، نحو (مُعلّم، ومُعلّمة).
- مُتفعِّل، نحو (مُتعلِّم، ومُتعلِّمة).
- مُفْعَنْلِل، نحو (مُحَرْنْجِم، مُحَرْنْجمة).
- مُفْعَوْعِل، نحو (مُشَوْشِب، مُعْشَوْشبة).
- مُفْعَونِل، نحو (مُحْوَ نْصِل).
- مُفْعَوِّل، نحو (مُعْلوِّط). [4]

ب- وظيفته النحوية:

من المعلوم أن النحو يتخذ لمعانيه مباني إلاّ ما يقدمه له الصرف، فصيغة (فاعِل) مثلاً بنية صرفية لا يفهم معناها ووظيفتها إلاّ من السياق، فقد تكون فعل أمر، نحو (قاتِلِ الأعداءَ) او فعلاً ماضياً، نحو ((المجاهدُ قاتلَ الأعداءَ حتى النصر)) أو أسم فاعل، نحو: ((أقاتلٌ عدوّكَ إن تمكنتَ منه))، والسياق هو الذي يحدد مدلول المباني الصرفية، فاسم الفاعل في الجملة الأخيرة، أعتمد على شيء قبله، وهو الاستفهام (أقاتلٌ)، ومدلوله على الحال أو الاستفهام المتحققة من السياق إذا اجتمعت فيه ثلاثة أشياء ((الحدث، والحدوث، والذات الفاعلة))، لذا قال النحاة بعمله لجريانه مجرى الفعل، لفظاً ومعنى.[5]

([1]) ينظر: تأملات في بعض ظواهر حذف الصرفي، فوزي حسن الشايب (بحث منشور) ص71.
([2]) ينظر: كتاب سيبويه 299/4، وشرح جمل الزجاجي 413/2، وشرح الاشموني 244/2 وهمع الهوامع 287/3.
([3]) ينظر: التسهيل 310 – 311.
([4]) ينظر: ديوان الادب 321/1 – 322، وقضايا نحوية صرفية 57 – 58.
([5]) ينظر: شرح ألفية بن مالك 171، وشرح شذور الذهب 395، وشرح أبن عقيل 71/3.

قال أبن السراج: ((اسم الفاعل يعمل عمل الفعل هو الذي يجري على فعله ويطرد القياس فيه، ويجوز أن ينعت به أسماً قبله نكرة، كما تنعت الفعل الذي أشتق منه ذلك الاسم، ويذكّر ويؤنث، وتدخله الألف واللام، ويجمع بالواو والنون، كالفعل إذا قلت: يفعلون)).[1] ولاسم الفاعل العامل حالتان ذكرهما النحاة في مظانهم اللغوية:

أولاً: أسم الفاعل المجرد من (أل):

ذكر النحاة أن أسم الفاعل المجرد من (أل) الموصولة يعمل عمل فعله من حيث الرفع والنصب لجريانه مجرى الفعل، نحو (هذا رجلٌ ضاربٌ زيداً [2])

ولكن بشروط هي:

أ- دلالته على الحال أو الاستقبال فلا يعمل إن كان ماضياً [3]، وقيل: يرفع فاعلاً ولاينصب مفعولاً، لعدم الحاجة في الرفع الى شرط الزمان، ولمشابهته للفعل لفظاً ومعنى[4] ومنه قوله تعالى ((**وكلبهمُ باسطٌ ذراعيه بالوصيد**)).[5]

حيث أُوّلت هذه الآية على حكاية الحال وهو رأي الجمهور خلافاً للكسائي وهشام.[6]

ب- أن يكون معتمداً على شي قبله، يقربه من الفاعلية [7]. قال أبن هشام ((وليس إعمال الذي بمعنى الحال أو الاستقبال جائزاً مطلقاً، بل لابد من أشتراط الاعتماد)) [8]. أي: أن يكون مسبوقاً بنفي، نحو (راعٍ) في قول الشاعر:

ما راعٍ الخِلّانُ ذمَّة ناكثٍ بل مَنْ وفى يجُد الخليلَ خليلاً [9]

فاسم الفاعل (راعٍ) رفعَ فاعلاً (الخلّان) ونصب مفعولاً (ذِمّة) لاعتماده على نفي قبله، أو يكون مسبوقاً باستفهام، نحو (أناوٍ) في قول الشاعر:

أناوٍ رجالُكَ قتْلَ أمرئٍ من العزّ في حُبّكَ أعتاضَ ذُلاً [10]

أو موصوفاً باسم الفاعل، نحو: (مررتُ برجلٍ ضاربٍ عمراً)[11]. أو خبراً لمبتدأ، نحو (خالدٌ مسافرٌ أبوهُ)[12]. أو مسبوقاً بحرف النداء، نحو ((يا طالعاً جبلاً)) وهو مذهب أبن مالك، وعدّه بعضهم مما أعتمد على موصوف، لأن التقدير ((يا رجلاً طالعاً جبلاً))، وليس حرف النداء مما يقرّبُ من الفعل، لأنّه خاص بالاسم.[13]

وذكر النحاة أن الموصوف والاستفهام قد يأتي مقدّراً، فمن الأول قول الشاعر:

وماكلٌ ذي لُبّ بموتيك نُصحهُ وماكل موتٍ نَصحَه بلبيبِ [14]

فتقديره: (ماكل رجلٍ مؤتٍ نصحه، ومن الثاني قول الشاعر:

ليت شعري مقيمٌ العذْرَ قومي ليَ أَم هُمْ في الحبّ لي عاذلُونا [1]

---

(1) الاصول في النحو 122/1.
(2) ينظر: كتاب سيبويه 17/1، والجمل للزجاجي 84، والمفصل 121/2، وشرح المفصل 76/6.
(3) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح 505/1، وشرح المكودي 163.
(4) ينظر: شرح أبن الحاجب 485/3.
(5) سورة الكهف / 18.
(6) ينظر: المفصل 121/2، وشرح شذور الذهب 396، وينظر: هامش المحقق.
(7) ينظر: شرح الاشموني 216/2.
(8) شرح اللمحة البدرية 61/2.
(9) من شواهد شرح شذور الذهب 397.
(10) من شواهد شذور الذهب 397، وهمع الهوامع 53/3.
(11) ينظر: منحة الواهب العلية 597/2.
(12) ينظر: جامع الدروس العربية 210/3.
(13) ينظر: شرح ألفية أبن مالك، لأبن الناظم 171، وشرح المكودي 164.
(14) من شواهد كتاب سيبويه 441/4، وهمع الهوامع 54/3.

فتقديره: ((أمقيمٌ العذرَ قومي))، فشرط الاعتماد عند جمهور النحاة أمرٌ لابد منه، في حين أجاز الأخفش والكوفيون عمل أسم الفاعل المجرد من (أل) بدون أعتماده على شيء. [2]

ت- ألاّ يكون مصغَّراً، ولاموصوفاً، إذْ لايجوز ((هذا ضويرب زيداً)) بل يجب فيه الإضافة وهو مذهب البصريين والفراء، بخلاف الكسائي والكوفيين فقد جّوزوا ذلك.[3]

وذكر السيوطي أنّ اسم الفاعل الملازم للصفة يعمل، نحو (كميت) في قول الشاعر:

فما طعْمُ راحٍ في الزجاج مُدامةٌ تَرَقْرَقَ في الأيدي كُميْتٍ عَصيرُها[4]

ولا يعمل الموصوف قبل تمام العمل، فلا يقال: ((هذا ضاربٌ عاقل زيداً)) وإن وصف بعد تمام العمل جاز، بخلاف الكسائي وباقي الكوفيين فقد أجازوه مطلقاً.[5]

ثانياً: أسم الفاعل الواقع صلة لـ (أل)

يرى أغلب النحاة أن أسم الفاعل إذا أقترن بالألف واللام عملَ عمل الفعل مطلقاً سواءً أكان دالاً على المضي أم الحال، أم الاستقبال، لأن (أل) موصولة، وحق الصلة أن تكون جملة وأسم الفاعل فيها نائب مناب الفعل الواقع صلة الموصول.[6]

ومنه قول الشاعر:

القاتلين الملكَ الحَلاَحِلا خيرُ معدّ حَسَباً ونائلاً [7]

فأسم الفاعل (القاتلين) عمل النصب في المفعول به (الملك).

ويرى المازني والرماني أنه لا يعمل إلاّ ماضياً، وزعم الأخفش أنهّ لا يعمل مطلقاً وأن أسم المنصوب بعده منصوب على التشبيه بالمفعول به، لأن (أل) جاءت للتعريف[8].

وعلى هذا فالاسم المنصوب بعده يكون منصوباً باسم الفاعل وهو رأي الجمهور، أو التشبيه بالمفعول، وهو رأي الأخفش، أو بفعل مضمر إن لم يكن دالاً على الماضي عمل، وهو رأي الرماني، ويتبين أن أسم الفاعل يعمل عمل فعله، أي: يرفع فاعلاً، وينصب مفعولاً به، بحسب فعله متعدياً أو لزوماً، وذلك على النحو الآتي:

1. أسم الفاعل يرفع فاعلاً ظاهراً، إن دلّ على الحال أو الاستقبال، وأن يكون مسبوقاً بشيء ومنوناً في حالة الافراد أو في حالتي الإفراد وجمع المؤنث السالم ويكون مختوماً بالنون في حالتي التثنية، أو جمع المذكر السالم, أمّا إذا كان مقروناً بـ (أل) فيعمل في الأزمنة الثلاثة.[9]
2. أسم الفاعل يرفع الضمير البارز إن دلّ على الحال أو الاستقبال أمّا حين يدل على الماضي ففيه خلاف، إذا كان الضمير مستتراً فلا خلاف في رفعه، ويجب أن يعود على غائب.[10]
3. أسم الفاعل لا يتعدى إلى المفعول إلاّ إذا دل على حال أو استقبال، وهو رأي أغلب النحاة، وفيه وجهان.

أ- تنوينه ونصب ما بعده لمضارعته للمستقبل، نحو: (هو ضاربٌ زيداً غداً).

ب- حذف التنوين وأضافته إلى مفعوله، فيكون المضاف إليه مفعولاً به في المعنى، نحو ((هذا ضاربُ زيدٍ

([1]) من شواهد شذور الذهب 399، وهمع الهوامع 54/3.
([2]) ينظر: شرح كافية أبن الحاجب 486/3، وشرح اللمحة البدرية 63/2.
([3]) ينظر: شفاء العليل 623/2، وهمع الهوامع 54/3.
([4]) من شواهد همع الهوامع 55/3، وشرح الأشموني 217/2.
([5]) ينظر: الجمل في النحو، للزجاجي 84، وشفاء العليل 623/2، وشرح الأشموني 217/2.
([6]) ينظر: الاصول في النحو 129/1، وشرح المفصل 77/6، وشرح أبن عقيل 76/3.
([7]) من شواهد شرح شذور الذهب 395.
([8]) ينظر: ارتشاف الضرب 185/3، وشرح أبن عقيل 76/3.
([9]) ينظر: أوضح المسالك 248/2، ومنحة الواهب العلية 596/2.
([10]) ينظر: النحو الوافي 247/3.
([11]) ينظر: المقتضب 149/4، والجمل، للزجاجي 85 – 87، ومعاني النحو 165/3، والكافي في النحو والصرف 242.

ت- وإذا كانت الصيغة الصرفية لأسم الفاعل قد جاءت من الثلاثي على وزن (فاعل) ومن غير الثلاثي على وزن مضارعه مع قلب الياء المضارعة ميماً مضمومة وكسر ماقبل الآخر، فذلك قياس مطرد عند أغلب اللغويين.[1]

ويبدو أن هناك علاقة بين طبيعته الصرفية وتركيبه النحوي من حيث كونه يدلّ على الحدث والحدوث والفاعلية، ويتضح أثر الصيغة في التركيب النحوي من السياق فقد تناول علماء العربية الصفات القياسية لعمل أسم الفاعل، وقد روعي في ذلك الاعتماد على تنوين، أو إضافة، أو الوصل بـ (أل)، كما أشترطوا الدلالة على الزمن الحاضر أو المستقبل، لذا عُوملت صيغ أسم الفاعل معاملة الأفعال، ويتضح أثر الصيغة في التركيب النحوي أيضاً مما قاله النحاة عن حالات إعراب الوصف الرافع ما بعده، من وجوب، الابتدائية، ووجوب الخبرية، وجواز الأمرين، والاعتماد على نفي، أو استفهام، أو نداء، أو موصوف وغيره، نحو: (أقائم أخواك) فـ (قائمٌ) مبتدأ، و(أخواك) فاعل سد مسد الخبر، لأنّ (أقائمٌ) تنتمي لـ (أيقوم)، بالشروط التي ذكرناها، ولا يجوز أن يكون (أخواك) مبتدأ مؤخراً، لأنه لا يخبر بالمثنى عن المفرد، ولا العكس.

هذه أحكام اقتضتها الصيغة، فأنْ طابق الوصف ما بعده في غير الإفراد وهو التثنية والجمع، فتعيّنت خبريته، نحو: (أقائمان أخواك)، و(أقائمون أخوتك)، فالوصف من هذه التراكيب خبر مقدم، والمرفوع مبتدأ مؤخر. [2]

وعندما نتحدث عن صيغة أسم الفاعل لانقصد أنّها داخلة في النحو، وإنّما ذات أثر يكشفه السياق وتعلقه بالعوارض اللاحقة للكلم، من فاعلية ومفعولية، وإضافة وغيرها.[3]

فصيغة أسم الفاعل يقصدُ بها الدلالة الوظيفية المرتبطة بالتوالي الثابت للحركات، والسكنات في الأساس وحده، أو في الأساس والزوائد. [4]

فالوحدة الصرفية أو دالة النسبة، أو عامل الصيغة كما يسميها بعض الباحثين تشترك في تحديد القيمة الصرفية للكلمات، وتشير في الوقت نفسه إلى النسب النحوية التي تربط الأفكار الموجودة في الجملة بعضها ببعض. [5]

يتبين من هذا كله أنّ نحو أي لغة يتكون من الوسائل التي تحدده المعاني الخاصة بالبنية، ومن هنا تتضح العلاقة بين الوظيفتين الصرفية والنحوية في هذا الجانب.

الخاتمة

وأخيراً أملي أن يكون هذا البحث قد ألقى ضوءً على موضوع اسم الفاعل والمحاور التي تضمن هذا بحث والذي أرجوا مخلصاً أن تنال الرضا وفي أدناه النتائج التي تمخض عنها، وهي:

1. اسم الفاعل من المباني الصرفية الدالة على الحدث والحدوث على سبيل الانقطاع والتجدد.
2. يرى بعض المحدثين أن اسم الفاعل من (الناقص) يرجع الى أساس واحد أيّما كانت الحركة الاعرابية.
3. يرى الباحث أن هناك علاقة بين اسم الفاعل وعلاقته الصرفية وتركيبه النحوي من حيث كونه يدل على الحدث والحدوث والفاعلية.
4. الوحدة الصرفية أو دالة النسبة, أو عامل الصيغة كما يسميها بعض الباحثين تشترك في تحديد القيمة الصرفية للكلمات وتشير في الوقت نفسه إلى النسب النحوية التي تربط الأفكار الموجودة في الجملة بعضها ببعض.
5. يرى أغلب النحاة أن اسم الفاعل اذا اقترن بالألف واللام عمل عمل الفعل مطلقاً سواء أكان دالاً على المضي أم الحال, أم الاستقبال, لأن (أل) الموصولة من حق الصلة أن يكون جملة, واسم الفاعل فيها نائب مناب الفعل الواقعة صلة الموصول.

([1]) ينظر: شرح المقدمة المحسبة 389/2، وشرح جمل الزجاجي 413/2.
([2]) ينظر: شرح التصريح على التوضيح 158/1.
([3]) ينظر: المصدر نفسه 352/2 – 353.
([4]) ينظر: التطريز اللغوي 54.
([5]) ينظر: مناهج البحث اللغوي لتمام حسان 221.

المصادر

القرآن الكريم

1. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي, (ت745هـ).
2. الأداء الراقية الحديثة في تيسير قواعد اللغة العربية وبيان أسرها، محمد كاظم المالكي، ط10، مطبعة الآداب، النجف، 1377 هـ – 1988م.
3. أسرار العربية لابن الأنباري (عبد الرحمن بن محمد (ت 577هـ)) تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1418هـ – 1997م.
4. الأصول في النحو لابن السراج (أبي بكر محمد بن سهل (ت306هـ))، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط3، بيروت، 1988.
5. أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، فاضل مصطفى الساقي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1397هـ – 1977م.
6. الإنتصار لسيبويه على المبرد، لابن ولاد (أبي العباس أحمد بن محمد (ت332هـ))، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت، 1416هـ – 1996م.
7. أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصار (أبي محمد عبد الله بن جمال (ت761هـ))، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الندوة الجديدة، ط6، بيروت، 1980م.
8. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد, لابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي (ت672هـ))، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1387هـ – 1967م.
9. التطريز اللغوي، محمد خليفة الدنّاع، منشورات جامعة قار يونس، ط1، بنغازي، 1997م.
10. تفسير الفخر الرازي المشهور بـ(التفسير الكثير ومفاتيح الغيب) للرازي (محمد الرازي فخر الدين (ت604هـ), دار الفكر، ط3، بيروت، 1985م.
11. جامع الدروس العربية، للغلاييني (مصطفى الغلاييني (ت1364هـ))، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1421هـ – 2000م.
12. الجمل في النحو للزجاجي (أبي القاسم عبد الرحمن بن اسحاق (ت340هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1404هـ – 1984م.
13. حاشية الصبان على شرح الأشموني (محمد بن علي الصبان (ت1206هـ))، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية.
14. دلائل الإعجاز، للجرجاني (عبد القاهر أبي بكر بن عبد الرحمن بن محمد (ت471هـ))، تحقيق: محمد رضوان الدّاية، وفائز الدّاية، مكبة سعد الدين، ط2، دمشق، 1407هـ – 1987م.
15. ديوان الأدب للفارابي (إسحاق بن إبراهيم (ت350هـ))، تحقيق: أحمد مختار عمر، الهيئة العامة لشؤون مطابع الأميرية، ط1، 1974م.
16. رسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة للعبادي (أحمد بن قسام (ت994هـ))، تحقيق: محمد حسن عودة، دار الفرقان، ط1، 1403هـ.
17. زبدة الأقوال في شرح قصيدة أبنية الأفعال، لابن الناظم (بدر الدين محمد بن محمد (686هـ))، تحقيق: ناصر حسين علي، المطبعة التعاونية، ط1، دمشق، 1412هـ.
18. سر صناعة الأعراب، لابن جني (أبي الفتح عثمان بن جني (ت392هـ))، تحقيق: مصطفى السقا ومحمد الزفزاف، وابراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط1، القاهرة، 1374هـ – 1954م.

19. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل (قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت769هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، مطبعة باقري، 1414هـ – 1994م.
20. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (أبي الحسن نور الدين على بن محمد بن عيسى (ت929هـ))، تحقيق: حسن حمد، ط1، دار الكتب العلمية، 1419هـ – 1998م.
21. شرح الجمل للزجاجي لابن عصفور (علي بن مؤمن بن علي (ت669هـ))، تحقيق: صاحب أبي جناح عالم الكتب، ط1، بيروت، 1999.
22. شرح التصريح على التوضيح للأزهري (خالد بن عبد الله الجرجاوي الأزهري (ت905هـ))، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ط1، 1454هـ.
23. شرح الحدود النحوية للفاكهي (عبد الله بن أحمد بن علي (ت972هـ))، تحقيق: زكي فهمي الآلوسي، دار الكتب للطباعة والنشر، ط1، الموصل، 1988م.
24. شرح شافية ابن الحاجب للرضي الاستراباذي (رضي الدين محمد بن الحسن (ت686هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، ومحمد محي الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982م.
25. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام (أبي محمد عبدالله جمال الدين (ت761هـ))، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ط1، بيروت، 1416هـ – 1995م.
26. شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي (أبي عبد الله محمد بن عيسى (ت770هـ))، تحقيق: الشريف عبد الله علي الحسيني البركاني، المكتبة الفيصلية، ط1، مكة المكرمة، 1406هـ – 1986.
27. شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام (أبي محمد عبد الله بن جمال الدين (ت761هـ))، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.
28. شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية لابن هشام الأنصاري (عبد الله بن يوسف بن عبد الله (ت761هـ))، تحقيق: هادي نهر، مطبعة جامعة بغداد، ط1، بغداد، 1397هـ – 1977م.
29. شرح المراح في التصريف للعيني (بدر الدين محمود بن أحمد (ت855هـ))، تحقيق: عبد الستار جواد، مطبعة الرشيد، بغداد، 1990م.
30. شرح المفصل لابن يعيش (موفق الدين بن يعيش النحوي (ت643))، عالم الكتب، بيروت.
31. شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ (طاهر بن أحمد (ت469هـ))، تحقيق: خالد عبد الكريم، ط1، الكويت، 1976م.
32. شرح المكّود على ألفية ابن مالكفي علمي الصرف والنحو للمكّودي (أبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح (ت807هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1417هـ – 1996م.
33. العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، هنري فليش، تحقيق: عبد الصبور شاهين، دار المشرق، ط1، بيروت، 1986م.
34. علل النحو لابن الوراق (محمد بن عبد الله (ت381هـ))، تحقيق: محمود جاسم الدرويش، بيت الحكمة، ط1، بغداد، 2002م.
35. الفصول في العربية لابن الدهان (أبي محمد سعيد بن المبارك (ت569هـ))، تحقيق: فائز فارس، ط1، دار الأمل، الأردن، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1409هـ – 1988م.
36. الفعل زمانه وأبنيته، إبراهيم السامرائي، مطبعة العاني، ط1، بغداد، 1386هـ – 1966م.
37. في تصريف الأسماء، عبد الرحمن محمد شاهين، مكتبة الشباب، ط1، مصر، 1977م.
38. قضايا نحوية وصرفية، ناصر حسين علي، المطبعة التعاونية، ط1، دمشق، 1409هـ – 1989م.

39. الكافي في الصرف والنحو والإعراب، جوزيف إلياس وجرجس ناصيف، دار العلم للملايين، ط1، بيروت، 1998م.
40. كتاب سيبويه (أبي بشر عمر بن عثمان بن قنبر (ت180هـ))، تحقيق: عبد السلام هارون، ط3، عالم الكتب، بيروت، 1403هـ – 1983م.
41. الكليات للكوفي (أبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني (ت1095هـ))، دار الطباعة العامة، بولاق، مصر، 1253هـ.
42. لسان العرب لابن منظور (محمد بن مكرم (ت711هـ))، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر.
43. المبدع في التصريف لأبي حيان (محمد بن يوسف بن علي (ت745هـ))، تحقيق: عبد الحميد السيد طلب، دار العروبة للنشر والتوزيع، ط1، الكويت، 1402هـ – 1982م.
44. مجالس ثعلب (أبي عباس أحمد بن يحيى بن ثعلب (ت291هـ))، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، ط3، مصر، 1960.
45. المخصص لابن سيده (أبي الحسن علي بن اسماعيل النحوي (ت458هـ))، دار الفكر، ط1، بيروت، 1398هـ – 1978م.
46. مذاهب وآراء في نشوء اللغة وتدرج معانيها، صلاح الدين الزعبلاوي، دار المجد، ط1، دمشق، 1989م
47. معاني النحو– فاضل صالح السامرائي، جامعة بغداد، بيت الحكمة، 1990م.
48. معاني الأبنية في العربية، فاضل صالح السامرائي، جامعة بغداد، ط1، 1401هـ – 1981م.
49. المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني (عبد القاهر أبي بكر بن عبد الرحمن بن محمد (ت471هـ))، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد، 1982م.
50. المقتضب للمبرد (أبي العباس (ت285هـ))، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، دار الفكر، بيروت.
51. المقرب لابن عصفور (علب بن مؤمن (ت285هـ))، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، ط1، بغداد، 1986م.
52. مناهج البحث في اللغة، تمام حسّان، دار الثقافة، ط1، الدار البيضاء، 1979م.
53. مناهل الرجال ومراضع الأطفال، بلبان معاني لامية الأفعال, للهروي (محمد أمين بن عبد الله الأثيوبي)، ط1، مكتبة الارشاد، ط1، صنعاء، 1417هـ – 1997م.
54. منحة الواهب العلية شرح شواهد الكواكب الدرية، عبد الله يحيى الشعبي، مؤسسة الكتب الثقافية، ط1، بيروت، 1420هـ – 2000م.
55. المنصف لابن جني (الإمام أبي الفتح عثمان بن جني (ت392هـ))، تحقيق: إبراهيم مصطفى عبد الله أمين، مطبعة البابي الحالي، ط1، مصر، 1373هـ – 1954م.
56. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ))، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1418هـ – 1998م.

البحوث الجامعية

- تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، فوزية حسن الشايب، حوليان، جامعة الكويت، الحولية العاشرة، 1989م.